على وقع مؤشرات إيجابية إلى عودة الملف النووي الإيراني إلى ساحة الدبلوماسية، كان الاحتلال الإسرائيلي يهدد بالتحرك منفرداً وقصف أهداف إيرانية لمنعها من تطوير قنبلة نووية، وذلك فيما كانت طهران تطالب بوقف سياسة الضغوط القصوى الأميركية ضدها

إسرائيل تلوح بتحرك منفرد ضد إيران

غانتس يعلن رصد أهداف لقصفها وطهران تطالب بوقف سياسة الضغوط القصوى

ظريف سيعلن قريبا خطة عمل حول الملف النووي (عطا كنعاني/فرانس برس)

للحديث تتمة...

أم الفحم هي فلسطين

نضال محمد وتد

إذا كانت الانتخابات الإسرائيلية، وما رافقها من أوهام تأثير وتغيير لنظام الاحتلال العنصري، قد فرّقت أحزاب فلسطينيي الداخل، فقد أعادت أم الفحم التي سمّاها ناجي العلي «الاسم الحركي لفلسطين»، لما فيها من عنفوان الثورة والإباء، أمس الجمعة، توحيد فلسطينيي الداخل في تظاهرتها الموحدة ضد شرطة الاحتلال وتواطؤ حكومة الاحتلال كلّها، وليس فقط شرطتها، مع منظمات الإجرام المنظم التي تقتل في الداخل الفلسطيني من دون حسيب أو رقيب. عشرات آلاف الناس تدفقوا أمس إلى أم الفحم، وكموج البحر، توالى المتظاهرون نزولاً من السوق القديمة إلى مدخل المدينة، موجة إثر أخرى، أو كالشلال بلا انقطاع، نساء ورجالاً، شيباً وشبّاناً، صبايا وأطفالاً بعمر الورد، يرفعون علم فلسطين ويرددون الهتافات الوطنية رافعين اسم فلسطين عالياً ضد الظلم والعنصرية والجريمة، ومؤكدين، ما يعرفه المحتل والسلطة العنصرية، أن فلسطين هي فلسطين، وأهلها لن يسكتوا على الظلم والجريمة والقتل والعنصرية.

هي أم الفحم، البلدة التي لا مثيل لها في الداخل الفلسطيني، ترفض ويشتد عودها وعنفوان شبانها وشاباتها كلّما تفكر السلطة الإسرائيلية في أنها قادرة على ترويضها، أو التخلص من عبئها، بمخططات «ترانسفير» وترحيل عنصرية، كي يتسنى لها بعدها أن تروّض من بقوا داخل حدودها. أمس، في أم الفحم، كان مشهد التضامن والتلاحم، ووصل الآلاف من خارج المدينة على الرغم من محاولات الشرطة إغلاق الشوارع والطرقات المؤدية إليها. مشهد لا شعبنا في أيام النكبة مقاتلة شرسة ضد سلب فلسطين، ومنها خرج عشرات ومئات المناضلين، والحركات السياسية الوطنية. هي أم الفحم وحدها القادرة في ألمها وغضبها على أن تقدّم لعرب الداخل النموذج والطريق لعدم الاستكانة للإجرام المنظم وعدم الخنوع لنظام يريد مساومة أهلها على حقوقهم اليومية والمدنية، مقابل تخليهم عن هويتهم الوطنية والقومية وانتمائهم ووفائهم للوطن والشعب. أثبتت أم الفحم مرة أخرى أمس أنها ليست فقط الاسم الحركي لفلسطين، بل هي فلسطين.

القدس المحتلة، طهران
العربي الجديد

مقابل الأجواء الإيجابية التي برزت أول من أمس الخميس في الملف النووي الإيراني، بعد سحب الأوروبيين مشروع قرار ينتقد طهران كانوا يريدون تقديمه لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتسريب معطيات عن توجّه لمحادثات غير رسمية، وتأكيد واشنطن استعدادها لحوار بنّاء مع طهران يمكن خلاله مناقشة مختلف القضايا المطروحة، دخلت إسرائيل على الخط ملوّحة باستعدادها للعمل بشكل مستقل واستهداف المنشآت النووية الإيرانية لمنعها من تطوير قنبلة.

وأعلن وزير الأمن الإسرائيلي الجنرال بني غانتس، في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» الأميركية مساء الخميس، أن الجيش الإسرائيلي يعمل «طيلة الوقت على تحديث الخطط الخاصة «باستهداف المنشآت النووية الإيرانية، ومستعد للعمل بصورة مستقلة». ولفت إلى أن «إسرائيل رصدت أهدافاً كثيرة في إيران، وإذا تم المساس بنا، فإننا نُصيب قدرة النظام في طهران على تطوير قنبلة نووية». وأضاف «إذا تم وقفهم من قبل العالم، فهذا جيد جداً، وإذا لم يحصل ذلك، فنحن ملزمون بالدفاع عن أنفسنا». وتُخالف تصريحات غانتس كلاماً لوزير الخارجية غابي أشكنازي، الذي قال الثلاثاء إن إسرائيل والولايات المتحدة توصلتا في محادثات وراء الكواليس إلى اتفاق بالأحرف الأولى طرف الآخر في كل ما يتعلق بالملف الإيراني.

لكن غانتس قال إن إسرائيل رصدت أهدافاً كثيرة في إيران يمكن للمسّ بها أن يصعّب على إيران تطوير قنبلة نووية، كاشفاً عن وجود خريطة سرية للمواقع التي قال إنها تظهر مواقع إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، في «مناطق مدنية» في لبنان. ولفت غانتس إلى أن المليشيات التابعة لإيران و«حزب الله» في لبنان تملك مئات الآف الصواريخ، وأبرز خريطة تبين مواقع مختلفة وصفها بأنها «مواقع ستستهدفها إسرائيل، كل واحد من هذه الأهداف تم فحصه جيداً من الناحية القانونية والعملياتية والاستخباراتية ونحن مستعدون للقتال».

في موازاة ذلك، أجرى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، اتصالاً هاتفياً مع نائبة الرئيس الأميركي، كامالا هاريس، في أول اتصال بينهما. وأعلن نتنياهو أنه أبلغ هاريس أنه كرئيس حكومة إسرائيل «ملتزم كلياً بمنع إيران من تطوير سلاح نووي هدفه إبادتنا». ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أن المسؤولين اتفقا على إقامة طاقم عمل مشترك لتعزيز التعاون في البحث والتطوير التكنولوجي في مواجهة جائحة كورونا، وفي مجالات المياه والطاقة الخضراء ومجالات أخرى. من جهته، قال البيت الأبيض إن هاريس أكدت «التزام الولايات المتحدة الراسخ بأمن إسرائيل»، ومعارضة الولايات المتحدة أي تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم حرب محتملة في الأراضي الفلسطينية.

مقابل ذلك، كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يقول إنه سيعلن قريباً خطة عمل بنّاءة ودقيقة عبر القنوات الدبلوماسية، حول الملف النووي. وتابع في تغريدة عبر حسابه على «تويتر»: «باعتباري وزير خارجية إيران والمفاوض الأساس في الموضوع النووي، سأقدّم قريباً خطتي للإجراء البنّاء، عبر القنوات الدبلوماسية المناسبة». وقبل ذلك، ندد ظريف بمخطط «الضغوط القصوى» الأميركي، معتبراً أن واشنطن تواصل هذه «السياسة الفاشلة» تجاه إيران. وقال عبر «تويتر» إنه «حتى في خضم تفشي جائحة كوفيد 19، تواصل الولايات المتحدة اتّباع سياسة فاشلة تتمثل في الضغوط القصوى ضد الإيرانيين»، متسائلاً «لم يحن الوقت لتجربة خيار آخر مفيد حقاً؟». ونشر ظريف صورة طفلة إيرانية مريضة كاتباً: إن هذه الفتاة الصغيرة دفعت ثمن خيارات قاسية ولا إنسانية للسياسيين على مسافة بعيدة. من جهته، اعتبر مساعد رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران حسين أمير عبد اللهيان، عبر «تويتر»، أن «تدخلات الخارجية الأميركية نيد برايس للصحافيين مساء الخميس «تأمل بشدة أن يوافق الإيرانيون على الحوار من أجل تحقيق تقدم ملموس وموثوق». وأبدى دعم بلاده لقرار الأوروبيين سحب مشروع قرار ضد إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موضحاً أن الدول الأوروبية «قررت، بدعم كامل من الولايات المتحدة، أنّ أفضل طريقة للمضي قدماً هي في الامتناع عن تقديم مشروع القرار». وأضاف «نحن راضون عن نتائج اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، لافتاً إلى أنّ إيران وافقت على اجتماعات فنّية مع «شرطي» الأمم المتحدة في الملف النووي لتوضيح قضايا عالقة. في المقابل، قال برايس «لا يجب أن تنتظر إيران أي شيء، لأننا أوضحنا ما نحن مستعدون له، حوار بنّاء»، مشدّداً على أنّ «هذا هو الاقتراح المطروح على الطاولة». وأضاف أنه خلال لقاء مماثل «يمكننا مناقشة مختلف القضايا المطروحة».

وتثير استراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن تجاه إيران مواقف متباينة حول إمكانية نجاحها، لكن المبعوث الخاص للرئيس السابق دونالد ترامب لإيران، إليوت إبرامز، قال إن عدم استعداد بايدن لتخفيف العقوبات على طهران قبل أي محادثات بين الجانبين لاستثناف الامتثال للاتفاق النووي لعام 2015 «منطقي».

وتابع «التفاوض هو دائماً أخذ وعطاء لكن ينبغي ألا ندفع لهم فقط مقابل التمتع بصحبتهم على طاولة المفاوضات». من جهته، رأى السفير الفرنسي السابق لدى الولايات المتحدة جيرار أرو أن بايدن كان بارعاً في دبلوماسيته المبكرة والضربات الجوية الأسبوع الماضي، ملمحاً إلى أن فريق الرئيس أجاد اللعب بما في جعبته من أوراق عندما رفض مطالب إيران بتخفيف العقوبات على الفور. وقال أرو «لم يفعلوا ذلك لأنهم لم يتمكنوا من فعل ذلك محلياً... (أن يبدو وكأنهم) يقدمون تلك الهدية للإيرانيين». وكانت وكالة «رويترز» قد نقلت عن مصدرين الخميس أن إيران أرسلت إشارات مشجعة في الأيام الأخيرة بشأن إجراء محادثات. وقال مصدر دبلوماسي فرنسي للوكالة إن إدارة بايدن يجب أن تتجنّب السيناريو الذي يوافق فيه رئيس على أمر ما ثم يأتي خليفته ليغيره، وهذا يعني كسب دعم الديمقراطيين والجمهوريين. وتابع المصدر «ما يجب بناؤه هو إطار عمل أكثر توافقية ويلقى دعماً من الجزيين بحيث يصمد عندما تتغير الإدارات».

قتلى برصاص الحرس

كشفت الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أن 12 شخصاً، وربما ما يصل إلى 23، قُتلوا في أقليم سيستان وبلوخستان الإيراني حيث استخدم الحرس الثوري القوة مع محتجين واشخاص كانوا ينقلون وقوداً عبر الحدود. وكانت وزارة الخارجية الإيرانية اعلنت، الاسبوع الماضي، انه يتم التحقيق في واقعة قُتل خلالها إيرانيان بالرصاص على الحدود مع باكستان، مضيفة ان اسلام اباد سلمت جثة احدهما. وقال المتحدث باسم مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان روبرت كولفيل انه من الصعب التحقق من عدد القتلى بسبب تعطل شبكات الهاتف المحمول.

إحباط اختطاف طائرة مدنية
الحرس الثوري يتحدث عن مؤامرة

أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الجمعة، إحباط عملية اختطاف طائرة مدنية إيرانية كانت متجهة، مساء أمس الأول الخميس، من مدينة الأهواز، جنوب شرق البلاد، إلى مدينة مشهد شرقاً، مشيراً إلى أن الخاطف كان يريد توجيهها نحو دولة خليجية. وذكر الحرس الثوري، في بيان نشره على موقعه على شبكة الإنترنت، أن الطائرة من طراز «فوكر 100» كانت تتجه من الأهواز إلى مشهد، لكنها هبطت اضطرارياً في مطار أصفهان، وسط إيران. وأضاف «بحنكة قوات أمن الطيران التابعة للحرس الثوري، تم اعتقال منفذ محاولة الاختطاف».

ولم يحدد إعلان الحرس الثوري هوية الخاطف، قائلاً «بحسب التقارير الأولية، فإن منفذ المؤامرة كان يعتزم الهبوط بالطائرة في مطار إحدى الدول الواقعة على الشواطئ الجنوبية للخليج». ويشمل هذا الوصف دول البحرين والسعودية والإمارات. وكشفت مصادر لوكالة «الأناضول»، أن «الحادثة قيد التحقيق، وهناك احتمال لتدخل خارجي».

تولى الحرس الثوري مسؤولية الأمن الجوي في الثمانينيات

وأكد الحرس الثوري، في البيان، أن «جميع ركاب الطائرة بصحة جيدة وتوجهوا إلى وجهتهم بطائرة أخرى»، موضحاً أن «التحقيقات جارية للوصول إلى أبعاد وزوايا هذه المؤامرة»، على حد وصفه. ولم يتضح بعد ما إذا كان الخاطف مسلحاً أم لا، وما إذا كان يواجه تهماً جنائية.

وتولى الحرس الثوري الإيراني مسؤولية الأمن الجوي في ثمانينيات القرن الماضي، بعد سلسلة من عمليات اختطاف للطائرات. وحسب تقارير إعلامية للحرس، فإن البلاد تعرضت لـ130 محاولة اختطاف للطائرات، وقعت 26 محاولة منها في الجو، وادت 13 محاولة منها إلى إطلاق النار ومقتل المنفذين. غير أن إيران لم تشهد عمليات اختطاف طائرات منذ 2010، ولذلك فإن محاولة الاختطاف، مساء أمس الأول الخميس، كانت الأولى من نوعها منذ عقد. وفي سبتمبر/ أيلول 2000، حاول مسلح استخدم مسدساً مزيفاً وقنبلة بنزين الاستيلاء على طائرة «فوكر 100» وإجبارها على الذهاب إلى فرنسا، وقام بإشعال النار على متن الطائرة، ولكن تم اعتقاله. وتمتلك الخطوط الجوية الإيرانية 3 طائرات في أسطولها يزيد عمر كل منها عن 30 سنة، إذ لا تزال طهران ممنوعة من شراء الطائرات بسبب العقوبات المفروضة عليها. وتحمل الرحلات الداخلية الإيرانية مسلحين من الحرس الثوري للتصدي لأي محاولات هجوم أو اختطاف، بحسب وكالة «أسوشييتد برس».

(العربي الجديد، الأناضول، أسوشييتد برس)

الكاظمي يسعى لتهدئة فصائل عراقية تهدد الأميركيين

رفعت فصائل عراقية مسلّحة من سقف التهديدات ضدّ القوات الأميركية المتواجدة في البلاد، فيما تسعى حكومة مصطفى الكاظمي للتهدئة، بحجة تأثير التصعيد على الانتخابات

بغداد ـ **عادل النواب**

أصدرت جماعات عراقية مُسلّحة حليفة لإيران، ليل الخميس الجمعة، بياناً، توعدت فيه بما سمته صفحة جديدة من التصعيد ضد القوات الأميركية المتواجدة في العراق والمتعاونين معها، مهدّدة بشن هجمات واسعة تستهدف المعسكرات والأرتال الأميركية في البلاد. وجاء هذا التهديد، بعد يوم واحد من الهجوم الصاروخي الذي استهدف قاعدة عين الأسد غربي العراق، بـ10 صواريخ، وأسفر عن وفاة متعاقد مدني أميركي بحسب تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون). وتتهم واشنطن الفصائل الموالية لإيران بتنفيذ الهجمات الصاروخية على المقار الأميركية في العراق، وأرتال المتعاونين مع «التحالف الدولي» لمحاربة «داعش»، إلا أن السلطات العراقية لم تعلن حتى الآن عن الجهات التي تقف وراء هذه الهجمات.

وذكر بيان لـ«الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية»، التي تضم مليشيات عدة، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«العصائب» و«الخراساني» و«سيد الشهداء» و«الطفوف»، وفصائل أخرى تتلقى دعماً من إيران، وأعلنت للمرة الأولى عن نفسها بعد نحو أسبوع من مقتل زعيم «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني والقيادي في «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس بغارة أميركية في بغداد مطلع يناير/كانون الثاني 2020، أن «عمليات المقاومة كانت وستبقى ضد قوات الاحتلال وقواعده، ولن تستهدف البعثات الدبلوماسية، وإننا أمام صفحة جديدة من صفحات المقاومة، سيطول فيها سلاح المقاومة كلّ قوات الاحتلال وقواعده في أي بقعة من أرض الوطن، وللمقاومة الحقّ الشرعي والوطني والتأييد الشعبي لكل ذلك».

وأضاف البيان، الذي نقلته وسائل إعلام محلية مقربة من «الحشد»، أن «المقاومة العراقية، قرارها عراقي وخيارها هو خيار الشعب العراقي، وستستمر في هذا الخيار مهما كانت الظروف والتضحيات، حتى تحرير العراق من دنس الاحتلال». وتابع البيان: «نعلن بكلّ وضوح أن أي جهة تقف عائقاً ضد طريق المقاومة وخيارها الثابت في مواجهة المحتل وطرده، هي جهة خائنة عميلة أو خاضعة خائفة ذليلة، ومن حق المقاومة، بل من واجبها، عدم الالتفات إلى مثل هذه الجهات، بل ومنعها بكافة الوسائل من إعاقة ضرباتها ضد الاحتلال».

ويأتي بيان الفصائل المسلحة بعد تحذيرات البيت الأبيض من أن الولايات المتحدة ربما تبحث القيام بردّ عسكري على الهجوم الصاروخي الذي استهدف قاعدة عين الأسد، وأيضاً بعد كشف نتائج التحقيق في قصف مطار أربيل في 15 فبراير/شباط الماضي، عن تورط مليشيا «كتائب سيّد الشهداء» في الهجوم الذي قتل فيه متعاقد مدني أجنبي ومدني عراقي، فضلاً عن جرح 9 آخرين، بينهم أميركيون. وفي هذا السياق، تحدث نائب عراقي، عن تحالف «النصر» بزعامة حيدر العبادي، لـ«العربي الجديد»، عن حراك جديد لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الخالق العزّاوي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «أي تصعيد عسكري في المرحلة المقبلة ضد القوات الأميركية، سوف يزعزع أمن واستقرار العراق، خصوصاً أن هذا التصعيد سوف يكون مقابله آخر أميركي». وحذّر العزّاوي من أن ذلك «لا يخدم العراق في هذه المرحلة الحساسة، خصوصاً أننا مقبلون على انتخابات برلمانية مبكرة، وهو أمر يضر أيضاً بالاقتصاد العراقي».

من جهته، قال رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، في اتصال مع «العربي الجديد»، إن «بيان الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية، يمثل إعلان حرب من جهة سياسية ومسلحة تجاه مصالح وأهداف أميركية، وأيضاً إعلان حرب على الحكومة العراقية، خصوصاً أن المصالح والقوات الأميركية موجودة بعلم وموافقة الحكومة العراقية، وأي استهداف لها هو إعلان حرب».

ولفت الشمري إلى أن «هذا البيان يعطي تصوراً كاملاً بأن لا هدنة مع القوات الأميركية، وهو أيضاً يتطابق مع موقف طهران، التي هي ماضية في التصعيد مع الولايات المتحدة، والتي لم تبد أي تنازل أمام دعوات الرئيس الأميركي جو بايدن في القبول باتفاق نووي جديد». وأضاف رئيس مركز التفكير السياسي أنه «بحسب البيان، فإن العمل العسكري والمسلح سوف يمتد إلى غير القوات الأميركية، بل سيكون هناك استهداف حتى للمتعاونين مع هذه القوات، ما يجعل الوضع مفتوحاً في الداخل العراقي على أي جهة ستكون مستهدفة في قادم الأيام».

حذّرت واشنطن من أنها سترد على هجوم قاعدة عين الأسد

نائب عراقي: لا توجد أي بوادر نجاح لجهود الكاظمي

مبرراً هو أن التصعيد الأمني سيقضي على فرص إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في العراق، ويدفع الأميركيين إلى إلغاء خطط تخفيض قواتهم في العراق، لكنه أضاف أنه «لغاية الآن، لا توجد أي بوادر نجاح لجهود الكاظمي، وسط إصرار من قبل الفصائل المسلّحة على مواصلة العمل العسكري وتصعيده خلال الفترة المقبلة، وهناك جهات مقربة منها تعرض شرط إعلان واشنطن موعداً محدداً للخروج من العراق وإلغاء خطط زيادة قوات حلف شمال الأطلسي في هذا البلد، وفق ما أبلغ به الكاظمي من قبل الوسطاء بينه وبين الفصائل». وكان بيان لـ«الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية»، في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قد أفاد بأنه تقرر منح «فرصة مشروطة» للولايات المتحدة لتنفيذ قرار إخراج قواتها من العراق، مبررة خطوتها تلك بأنها «جاءت استجابة للجهود التي قامت بها بعض الشخصيات في هذا الإطار». في غضون ذلك، رأى عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، عبد الخالق العزّاوي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «أي تصعيد عسكري في المرحلة المقبلة ضد القوات الأميركية، سوف يزعزع أمن واستقرار العراق، خصوصاً أن هذا التصعيد سوف يكون مقابله آخر أميركي». وحذّر العزّاوي من أن ذلك «لا يخدم العراق في هذه المرحلة الحساسة، خصوصاً أننا مقبلون على انتخابات برلمانية مبكرة، وهو أمر يضر أيضاً بالاقتصاد العراقي».

من جهته، قال رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، في اتصال مع «العربي الجديد»، إن «بيان الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية، يمثل إعلان حرب من جهة سياسية ومسلحة تجاه مصالح وأهداف أميركية، وأيضاً إعلان حرب على الحكومة العراقية، خصوصاً أن المصالح والقوات الأميركية موجودة بعلم وموافقة الحكومة العراقية، وأي استهداف لها هو إعلان حرب».

ولفت الشمري إلى أن «هذا البيان يعطي تصوراً كاملاً بأن لا هدنة مع القوات الأميركية، وهو أيضاً يتطابق مع موقف طهران، التي هي ماضية في التصعيد مع الولايات المتحدة، والتي لم تبد أي تنازل أمام دعوات الرئيس الأميركي جو بايدن في القبول باتفاق نووي جديد». وأضاف رئيس مركز التفكير السياسي أنه «بحسب البيان، فإن العمل العسكري والمسلح سوف يمتد إلى غير القوات الأميركية، بل سيكون هناك استهداف حتى للمتعاونين مع هذه القوات، ما يجعل الوضع مفتوحاً في الداخل العراقي على أي جهة ستكون مستهدفة في قادم الأيام».

تصعيد الحوثيين يعرقل جهود السلام

تدفع المسلحون الحوثيون إلى محافظة مأرب للقتال (Getty)

على وقع استمرار استهداف الحوثيين للسعودية، كان المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ يبحث مع وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، أمس الجمعة، جهود السلام في اليمن. وذكرت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن اللقاء جرى في الرياض، وبحث خلاله الجانبان تبعات استمرار تصعيد الحوثيين في محافظة مأرب شرقي اليمن، والجهود الرامية إلى التهدئة وتحقيق السلام. واستنكر بن مبارك «استمرار الحوثيين في استهداف المدنيين في مأرب، متجاهلين النداءات الدولية لوقف التصعيد». وقال إن «الجيش الوطني وأبناء القبائل يواجهون العدوان الحوثي بإرادة صلبة وليس دفاعاً عن اليمن فحسب وإنما من أجل أمن واستقرار المنطقة». وأضاف أن «الحكومة تمد يدها للسلام إذا وجدت شريكاً حقيقياً»، داعياً الحوثيين إلى «الانصياع لصوت العقل وتقديم مصلحة اليمنيين على أجندة إيران التدميرية في المنطقة».

من جهته، جدّد ليندركينغ تأكيد موقف بلاده الداعي إلى ضرورة وقف الحوثيين جميع العمليات العسكرية في مأرب، والاستجابة للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي ينهي الحرب، وفق «سبأ». وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، قد ذكر مساء أول من أمس الخميس، أن واشنطن «لا ترى حلاً عسكرياً للأزمة في اليمن»، لكنها في المقابل متمسكة بحفظ أمن السعودية. وأضاف أن واشنطن «ستعمل مع الأطراف المعنية في اليمن لحل الأزمة الإنسانية هناك».

ميدانياً، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية اعتراض وتدمير 8 طائرات مسيرة على الأقل أطلقها الحوثيون أمس الجمعة، باتجاه جنوب غربي السعودية. وذكر بيان للتحالف أنه «تعترض طائرة أطلقها الحوثيون على منطقة خميس مشيط. وأضاف أن «جميع هذه المحاولات الإرهابية تستهدف المدنيين بطريقة متعمدة وممنهجة وتمثل جرائم حرب». وتابع «نتخذ الإجراءات العملياتية لحماية المدنيين بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني». من جهته، أفاد المتحدث باسم التحالف تركي المالكي أن «قوات التحالف المشتركة تمكنت من اعتراض وتدمير طائرة من دون طيار مفخخة». وأوضح في تصريح نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس» أن «الطائرة أطلقتها الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران بطريقة ممنهجة ومتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية بمدينة خميس مشيط». بدوره، أعلن المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع في بيان أن الحوثيين شنّوا هجوماً جوياً كبيراً على أهداف مهمة وحساسة في قاعدة خالد الجوية بمنطقة خميس مشيط السعودية. وذكر أن «الهجوم تمّ بـ5 طائرات مسيرة من نوع (قاصف كي 2)، وكانت الإصابة دقيقة». وغرد سريع على «تويتر»، كاشفاً أنه «تمّ إطلاق ثلاث طائرات مسيّرة فجراً وخمس طائرات ظهراً». وأفاد بأنها «أصابت مطار أبها الدولي وقاعدة الملك خالد الجوية في منطقة خميس مشيط». وتابع: «يأتي هذا الاستهداف في إطار الرد المشروع على التصعيد الجوي للعدو وحصاره الشامل على بلدنا».

على صعيد المعارك الميدانية، أعلن الجيش اليمني، مساء الخميس، «تحرير كامل الأطراف الغربية من مديرية جبل حبشي» في محافظة تعز، جنوبي غرب البلاد. ونقل موقع «26 سبتمبر نت» التابع للجيش اليمني، عن مصدر عسكري، قوله إن «عملية تحرير الأطراف الغربية لمديرية جبل حبشي جاءت بعد ساعات من تحرير كامل منطقتي القوز والأشروح في الجهتين الغربية والشرقية لمدينة تعز». وأضاف: «لم يتبق غير منطقتي العرض والحنابة، وفي حال تحريرهما ستلتئم قوات الجيش مع القوات الحكومية في جبهتي الوازعية وباب المندب». وأوضح أن «المعارك تدور حالياً في آخر نقطة (مرتفع) تقع بين مديريتي جبل حبشي ومقبنة، التي باتت على بعد 5 كيلومترات عن القوات المشتركة في الساحل الغربي». وذكر أن «المليشيا الحوثية تكبدت خلال المعارك خسائر كبيرة في الأرواح، بينها قيادات ميدانية منها المدعو أبو حاتم، فضلاً عن تدمير بعض الآليات والمعدات العسكرية». ولم يصدر تعليق فوري من الحوثيين.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

الجزائر: تظاهرات بلا عراقيل أمنية

خرج الآف الجزائريين، أمس الجمعة، في مسيرة وسط العاصمة، في الأسبوع الثاني بعد استئناف تظاهرات الحراك الشعبي، وتجمّعوا في الشوارع المحيطة بساحة البريد المركزي، مهد الحراك. كما انطلقت مسيرة ثانية أكبر ضمت الآلاف من شارع ديدوش مراد، الشارع الأكبر وسط العاصمة، وكان من بين المتظاهرين الصحافي والمعتقل السابق خالد درارني. ودخلت السلطات الجزائرية في وضع ميداني جديد إزاء التظاهرات، إذ لم تعترض قوات الشرطة المسيرات وسمحت بالتظاهر دون مشاكل أو محاولات إغلاق الساحات.

(العربي الجديد، رويترز)

غارات روسية على إدلب

أغارت الطائرات الحربية الروسية، أمس الجمعة، على بلدتي الإخوان ومعرة مصرين في ريف إدلب، شمالي غرب سورية. من جهتها، قصفت قوات النظام بالمدفعية الثقيلة محيط بلدة دارة عزة في ريف حلب الغربي، إضافة إلى قصفها اليومي المعتاد لمناطق عدة في ريف إدلب الجنوبي. وكانت تركيا قد ادخلت، مساء أول من أمس الخميس، تعزيزات إضافية عبر معبر كفرلوسين الحدودي شمالي إدلب، متوجهة إلى النقاط التركية في ريف إدلب القريبة من خطوط التماس مع قوات النظام.

(العربي الجديد)

الحكومة العراقية: مقتل 138 متظاهراً في ذي قار

أعلن المدير العام لدائرة ضحايا الإرهاب والعمليات العسكرية في مؤسسة الشهداء (رسمية ترتبط بالحكومة العراقية)، طارق المندلاوي، أمس الجمعة، مقتل 138 متظاهراً وإصابة 720، جراء الاحتجاجات التي شهدتها محافظة ذي قار جنوبي البلاد، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وأوضح في تصريح لوكالة الأنباء العراقية، أنه «تم حتى الآن إنجاز معاملات تعويض 117 من عائلات الضحايا بمبلغ 10 ملايين دينار عراقي (نحو 7 آلاف دولار)، و300 من المصابين».

(الأناضول)

إسرائيل: تراجع «الليكود» في استطلاعات الرأي

أظهر استطلاعان للرأي نُشرا في إسرائيل، في القناة الإسرائيلية العامة «كان 11» وموقع «معاريف»، أمس الجمعة، استمرار تراجع حزب «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو (الصورة)، رغم بقائه الحزب الأكبر في إسرائيل. وأظهرا أيضاً تمكن معسكر معارضي نتنياهو من الوصول إلى أغلبية 61 مقعداً حتى من دون ضم أصوات الأحزاب العربية.

(العربي الجديد)

إقالة مدير ميناء سقطرى

أقال وزير النقل اليمني عبد السلام حميد، مساء أول من أمس الخميس، مدير ميناء سقطرى رياض سليمان، عقب أيام من كشفه تفريغ باخرة إماراتية معدات عسكرية في الميناء. واصدر حميد، وهو قيادي بـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً، قراراً نشرته الوزارة عبر «فيسبوك»، قضى بتكليف محمد سالم محمد باعمال مدير عام ميناء سقطرى.

(العربي الجديد)

تقرير

غضب لدى الأهالي ومخاوف أمنية من استثمار «ولاية سيناء» للمشروع

هدم منازل العريش لإنشاء طرق

يفتح قرار الحكومة المصرية هدم عشرات المنازل في شمال سيناء لإنشاء محاور جديدة، المجال أمام تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لـ«داعش»، لاستغلاله في التضييق على المواطنين في المحافظة، والذين لم تتم مناقشتهم بشأن المشروع الجديد، الذي دافعت الحكومة عنه، مشيرة إلى أنه سيتم تعويض المتضررين منه مادياً

سيناء ـ **محمود خليل**

بعد سنوات طويلة من ترك البنى التحتية في شمال سيناء بلا اهتمام، بما فيها الطرق العامة والفرعية في مدن المحافظة، ما أدى لوقوع حوادث سير وتهالك المركبات، ومشقة على المواطنين، أفاق سكان مدينة العريش، منذ أيام، على نبأ مفاده أن عشرات المنازل على ساحل البحر ومناطق وسط البلد ستجرف، ضمن خطة حكومية لإنشاء محاور جديدة، خلال الفترة المقبلة.

وستنفذ المحاور من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة كجزء من خطة تطوير الطرق والمحاور في كافة محافظات مصر، في حين اعتاد المواطنون في شمال سيناء أن تكون منازلهم ضحية للمشاريع الحكومية، سواء كان ذلك بإقامة منطقة عازلة في رفح، أو توسيع المطار والميناء في العريش.

وأدى الإعلان عن تفاصيل المحاور الجديدة إلى حالة من الغضب في أوساط المواطنين، لا سيما المتضررين منهم، بإزالة منازلهم لتوسعة الطرق، وإنشاء المحاور الجديدة. وقال أحمد عيسى، المتضرر من إنشاء أحد المحاور على طريق البحر: «كنا ننتظر تكريماً من الدولة على صبرنا طيلة السنوات الماضية على أذى الإرهاب، والضرر المادي والنفسي الذي وقع علينا نتيجة هجمات تنظيم داعش الإرهابي على مواقع الجيش والشرطة، لنفاجأ بخلاف ذلك، إذ قررت الدولة إزالة بيوتنا التي تمثل لنا كل شيء، من دون أي مراعاة للارتباطات المعنوية والمادية في مناطق السكن التي نوجد بها حالياً، وإذ يمكن للمشروع أن يغير وجهته وحجمه بما لا يضر بالمواطن، في حال كان هدف الدولة إفادة المواطن». وأشار إلى أنه لم تتم مناقشة الأهالي بشأن المشروع الجديد، ولم يتم الحديث مع أي طرف محلي، بخلاف الجهات الحكومية والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وهذا يخلاف ما يروجه محافظ شمال سيناء محمد عبد الفضيل شوشة.

في السياق، أعربت مصادر قبلية في سيناء، تحدثت لـ«العربي الجديد»، عن تخوفها من أن هدم منازل المواطنين من شأنه أن يمنح تنظيم «ولاية سيناء»، التابع لـ«داعش»، فرصة أكبر في الضغط على الأهالي، ومحاصرتهم، والتضييق عليهم من جهة، ومن جهة أخرى محاولة استثمار غضب الأهالي في دفع من يتعاونون مع الجيش وقوات الأمن المصرية، للامتناع عن ذلك.

وتعقيباً على ذلك، قال مصدر في نقابة المهندسين بالعريش، لـ«العربي الجديد»، إنه لم تتم استشارة مهندسي المدينة بشأن المشاريع الجديدة، نظراً إلى أنهم الأدرى بتفاصيل المدينة والمشاريع التي تحتاجها من حيث الحجم والاتجاه والمكان، إلا أن تجربة النقابة مع الجهات الحكومية لا تبشر بخير، إذ تم مسبقاً التنسيق مع النقابة في إنشاء بعض المباديل وسط مدينة العريش، بما يحقق المصلحة العامة من دون إيذاء المواطنين، إلا أنه تم تجاهل مخططات النقابة بعد إنجازها. وأوضح أن هذا يعني أنه لا يتم تنفيذ شيء بخلاف ما تراه المحافظة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، حتى وإن كان الإنجاز على حساب المواطن، بهدم منزله ومصدر رزقه، كما جرى مسبقاً في مناطق متعددة من شمال سيناء، على مدار السنوات الماضية، بتقديم رؤية الجيش والحكومة على أي رؤية أخرى، وإن كانت أفضل منها، بينما لا يتم عمل حساب للمواطن وتضرره من المشاريع، والاكتفاء بالحديث عن التعويض المادي فقط.

> لم تتم استشارة مهندسي مدينة العريش بشأن المشاريع الجديدة
>
> شوشة: هناك بعض المنازل تعوق التنفيذ ويتطلب الأمر إزالتها

وفي تفاصيل المشروع، قال شوشة إن هناك مخططاً كاملاً لتطوير العريش، في مرحلته الثانية، يتضمن إنشاء 3 محاور رئيسية طولية على ساحل البحر، ومحاور عرضية ليتم الربط وتيسير التحرك بينها، بكلفة 500 مليون جنيه (نحو 32 مليون دولار). وأوضح أن المحور الأول، وهو من المحاور الرئيسية المقرر إنشاؤها، يشمل شارع الفاتح، من البوابة الغربية بمدخل العريش وصولاً إلى المدخل الشرقي للمدينة عند الريسة على طول الساحل، ليتضمن 4 حارات للذهاب و4 أخرى للعودة. والمحور الثاني يضم شارع الجيش، من أمام مديرية الأمن مروراً بجسر ضاحية السلام ومستشفى العريش العام، ليقطع شارع 23 يوليو ويتجه إلى شارع الساحة الشعبية وميدان العتاوي وشارع أسيوط وصولاً إلى حي المساعيد، بطول 3 حارات للذهاب و3 أخرى للعودة. أما الثالث، فهو الطريق الدائري خلف المناطق السكنية وصولاً إلى ميناء العريش البحري، ويضم 4 حارات للذهاب و4 للعودة.

لم تتم مناقشة أهالي العريش بشأن المشروع الجديد (Getty)

واكد شوشة، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن هناك بعض الجهات الحكومية والمنازل تعوق التنفيذ، ويتطلب الأمر إزالتها، وهي عبارة عن محطة مياه الصرف الصحي ومسجد الخلفاء الراشدين و23 منزلاً على المحور الأول، نظراً للكثافة السكانية بالمنطقة، إلى جانب أجزاء من مستشفى العريش العام، ومبنى شركة النظافة، ومبنى المطافئ القديم، واستراحة المحافظ القديمة وبعض المنازل وجزء من مركز شباب مدينة العريش (الساحة الشعبية). وأشار إلى أنه لن يتم إخراج أحد من منزله إلا بعد حصوله على التعويض المناسب، من خلال لجنة خبراء ومعتمدين، وستتم دراسة قيمة التعويضات المقررة واختيار الأعلى منها لصالح المواطن، لتشمل المُلاك من أصحاب الأراضي والمنشآت والمستأجرين، ويتم صرف تعويض مادي للمُلاك، وتعويض مادي أو مساكن بديلة للمستأجرين في منطقتي السبيل والمساعيد.

وكان وزير النقل المصري، لواء الجيش السابق كامل الوزير، قد أعلن تخصيص 1522 مليار جنيه (نحو 97 مليار دولار)، لتنفيذ 2173 مشروعاً في كافة قطاعات النقل، خلال الفترة من 2014 حتى 2024، مشيراً إلى الانتهاء من تنفيذ 1273 مشروعاً منها، بإجمالي كلفة 355,6 مليار جنيه، ويجري استكمال 760 مشروعاً بكلفة 495 مليار جنيه، ومن المخطط البدء في تنفيذ 140 مشروعاً بكلفة 671,4 مليار جنيه خلال السنوات الثلاث المقبلة.

يشار إلى أن محافظة شمال سيناء تعاني من ضعف في البنى التحتية، ويشمل ذلك قطاع الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والصرف الصحي والمياه والكهرباء والإنترنت. وعلى مدار السنوات السبع الماضية انطلقت عشرات المناشدات والمطالبات من السكان بضرورة تحسين الأوضاع المعيشية، والظروف البيئية، خصوصاً في ظل الهدوء النسبي للأوضاع الأمنية في المحافظة، مع تراجع حدة هجمات تنظيم «ولاية سيناء»، خصوصاً في نطاق مدينة العريش، التي تعتبر عاصمة لمحافظة شمال سيناء، في مقابل تجاهل حكومي لكل هذه المناشدات، إلى أن أطلت الحكومة والجيش أخيراً بمشروع المحاور الجديدة.

خاص

غضب مصري من تصريحات قطان حول تيران وصنافير

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر خاصة إن مصر عبّرت عن غضبها بشأن تصريحات لوزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية أحمد قطان بشأن جزيرتي تيران وصنافير، عبر مسؤولين رفيعي المستوى. وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن «المسؤولين في مصر يتفهمون جيداً أسباب وتوقيت تلك التصريحات الصادرة عن القطان»، مضيفة أن «هناك قلقاً كبيراً في السعودية، وذلك بسبب توجهات الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جو بايدن، وتطورات ملف مقتل الصحافي جمال خاشقجي، وعزم واشنطن على اتخاذ خطوات جادة على صعيد معاقبة المسؤولين عن تلك الواقعة». وتابعت المصادر «لكن هذه الضغوط لا تعني بأي حال من الأحوال الإساءة لمصر، أو التعرض للقيادة المصرية الحالية لرفع شعبية أي مسؤول في الشارع السعودي، وخفض حجم الغضب تجاهه داخل الأسرة الحاكمة». وأوضحت المصادر أن «المسؤولين في القاهرة فوجئوا بتلك التصريحات في وقت تسعى فيه المملكة لتطوير علاقاتها مع القاهرة على صعيد مستويات إقليمية، وفي ملفات من شأنها تفادي الضغوط الأميركية على قيادات في المملكة».

وقالت المصادر إن القيادة المصرية رفضت التصعيد الإعلامي أمام تصريحات قطان، إلى حين الرد من الجانب السعودي على تلك التصريحات، مضيفة أن القاهرة تلقت اعتذاراً ضمنياً، مع وعد باستدراك ذلك الخطأ غير المتعمد، على حد تعبير المصادر. وأشارت المصادر إلى أن القيادة المصرية تدرك حجم الضغوط والصعوبات، داخلياً وخارجياً، في وقت تمارس فيه الإدارة الأميركية ضغطاً كبيراً على المملكة، وكان قطان قد كشف تفاصيل جديدة حول قضية نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، ودور كل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في هذه القضية. وقال قطان، في تصريحات إعلامية، إن التاريخ سوف يسجل ما قام به محمد بن سلمان بن عبد العزيز في عودة هاتين الجزيرتين للمملكة العربية السعودية، بحزم وبقوة. وأضاف الوزير السعودي: «الموضوع لم يكن سهلاً، لكن الذي سهّل الموضوع هو الرئيس عبد الفتاح السيسي، (الذي) اجتمع مع كبار المصريين في قصر رئاسة الجمهورية وتحدث معهم بكل إسهاب عن حقيقة هذا الأمر». وأضاف قطان عن القضية نفسها إن «هذا الأمر لا يحتاج إلى سؤال هل هي سعودية أم مصرية، فنحن لو كنا على علاقات غير طيبة مع مصر وتقدّمنا بشكوى للأمم المتحدة سوف نحصل على هاتين الجزيرتين، وهذا كان اقتراحا من الدكتور مصطفى الفقي. فقلت له: كيف يا دكتور مصطفى سوف تقبل المملكة ومصر أن تشتكيا بعضهما في الأمم المتحدة؟ مستحيل».

كاشف قطاف تفاصيل جديدة حول نقل تبعية الجزيرتين للسعودية (Getty)

وأردف الوزير السعودي أن «ما قام به سيدي الأمير محمد بن سلمان سوف يذكره التاريخ، لأن هذا الموضوع عمره ضغطاً كبيراً على المملكة. وكان قطان قد كشف تفاصيل جديدة حول قضية نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، ودور كل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في هذه القضية. وقال قطان، في تصريحات إعلامية، إن التاريخ سوف يسجل ما قام به محمد بن سلمان بن عبد العزيز في عودة هاتين الجزيرتين للمملكة العربية السعودية، بحزم وبقوة. وأضاف الوزير السعودي: «الموضوع لم يكن سهلاً، لكن الذي سهّل الموضوع هو الرئيس عبد الفتاح السيسي، (الذي) اجتمع مع كبار المصريين في قصر رئاسة الجمهورية وتحدث معهم بكل إسهاب عن حقيقة هذا الأمر». وأضاف قطان عن القضية نفسها إن «هذا الأمر لا يحتاج إلى سؤال هل هي سعودية أم مصرية، فنحن لو كنا على علاقات غير طيبة مع مصر وتقدّمنا بشكوى للأمم المتحدة سوف نحصل على هاتين الجزيرتين، وهذا كان اقتراحا من الدكتور مصطفى الفقي. فقلت له: كيف يا دكتور مصطفى سوف تقبل المملكة ومصر أن تشتكيا بعضهما في الأمم المتحدة؟ مستحيل».

وأردف الوزير السعودي أن «ما قام به سيدي الأمير محمد بن سلمان سوف يذكره التاريخ، لأن هذا الموضوع عمره ما كان سهلاً، ولكن بحكمة القيادة السعودية وبحكمة القيادة المصرية تم حل هذا الموضوع، وأنا أعتقد أن هذا الموضوع سوف يكون نموذجاً لحل كثير من القضايا العالقة بين الدول العربية».

شرق غرب

الصومال: مقتل 7 جنود بعملية لـ«الشباب»

قتل 7 جنود صوماليين، أمس الجمعة، في هجوم شنّه مسلحون من حركة «الشباب» على السجن المركزي في بوصاصو، كبرى مدن بلاد بنط، الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي. وقالت «الشباب» إنها حرّرت 400 سجين في العملية، فيما روى محمد عبدي، أحد حراس السجن، تفاصيل الهجوم الذي نفّذه «رجال مدجّجون بالسلاح تمكنوا من دخول السجن المركزي بالقوة مستخدمين الانفجارات»، مؤكداً مقتل 7 جنود.

(رويترز)

ألمانيا: تعليق قرار مراقبة اليمين المتطرف

علّق القضاء الإداري الألماني أمس الجمعة، قرار الاستخبارات وضع الحزب اليميني المتطرف «البديل من أجل ألمانيا» تحت مراقبة الشرطة. وقررت المحكمة الإدارية في كولونيا تعليق وضع الحزب تحت المراقبة المعلن عنه الأربعاء الماضي، بانتظار النظر في طعن قدمه «البديل» كما قضت بأن أجهزة الاستخبارات لم «تحرص بشكل كافٍ» على عدم الإعلان عن خطوتها بمراقبة الحزب، معتبرة أن ذلك يتعارض مع تكافؤ الفرص بين الأحزاب قبل 7 أشهر من الانتخابات.

(فرانس برس)

تظاهرات في الشطر الهندي من كشمير

اشتبك مئات المتظاهرين مع الشرطة أمس الجمعة، في الشطر الذي تديره الهند من كشمير، بعدما تراجعت السلطات عن قرار بإلغاء إقامة جبرية مفروضة على رجل الدين ميرواييز عمر فاروق منذ أغسطس/آب 2019. وخرج المئات من مناصري فاروق والمصلين، ورشقوا عناصر الشرطة بالحجارة، مطلقين هتافات من بينها «نريد حريتنا»، من دون ورود معلومات عن وقوع إصابات.

(فرانس برس)

الصين تزيد ميزانيتها العسكرية

أعلنت الصين أمس الجمعة، ميزانية عسكرية تلحظ زيادة طفيفة نسبتها 6,8 في المائة للعام 2021 في جو من التوتر المتواصل مع الولايات المتحدة بشأن تايوان وبحر الصين الجنوبي. وأتى الكشف عن الزيادة في تقرير لوزارة المال نشر على هامش الدورة السنوية للبرلمان الصيني، وتبرره الصين بأسباب عدة منها اللحاق بالدول الغربية وتحسين أجور العسكريين.

(فرانس برس)

قبرص: دعم أوروبي لاستئناف محادثات السلام

أعلن المتحدث باسم الحكومة القبرصية، كيرياكوس كوشوس، أمس الجمعة، أن الاتحاد الأوروبي مستعد «للمساهمة بنشاط» في دفعة جديدة لإحياء المحادثات العالقة بشأن إعادة توحيد قبرص. وأضاف كوشوس أن منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل (الصورة)، نقل استعداد الكتلة للمساعدة في بدء محادثات السلام خلال اجتماع مع الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس في نيقوسيا، لافتاً إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن اتفاق السلام يجب أن يكون ضمن الإطار الذي حددته الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المبادئ التأسيسية وقانون الاتحاد الأوروبي.

(أسوشيتد برس)

خاص

الانتخابات الفلسطينية مهددة و«حماس» تستفيد من صراع «فتح»

مع اقتراب موعد الانتخابات الفلسطينية، بدأت تتوتر الأجواء السياسية، في ظلّ استفادة حركة «حماس» من الصراع الداخلي في صفوف حركة «فتح»

غزة ـ **ضياء خليل**

تستفيد حركة «حماس» من الخلاف الداخلي عند غريمتها السياسية حركة «فتح»، مع مباشرتها اللعب في السر وفي العلن على التناقضات الداخلية في الحركة التي تقود منظمة التحرير والسلطة المعترف بها عربياً ودولياً. في العلن، باتت «حماس» تسهّل، وبشكل واضح، عودة قياديين من تيار القيادي المفصول من «فتح» محمد دحلان إلى قطاع غزة، في خضمّ ترتيب التيار لصفوفه قبيل الاستحقاق الانتخابي، الذي سيشارك فيه بقائمة. ويُفهم من تسهيل «حماس» عودة قياديين محسوبين على دحلان، كانوا موجودين في مصر منذ الانقسام والاقتتال الداخلي، أنها ترغب في تعزيز التيار كمنافس لـ«فتح» بقيادة محمود عباس، وهو ما يعني تشتيت الأصوات الفتحاوية بين تيارات الحركة المتنازعة. وهناك ثلاثة قوائم انتخابية على الأقل حتى الآن ستشارك باسم «فتح» في انتخابات المجلس التشريعي، المقرر انطلاقها في 22 مايو/ أيار المقبل، وهي قائمة «فتح» عباس، وقائمة عضو اللجنة المركزية ناصر القدوة، الذي شكل «الملتقى الوطني الديمقراطي» لخوض الاستحقاق الانتخابي، وقائمة تيار دحلان.

وعلى الرغم من محاولة تيار دحلان الإيحاء بأن القيادي البارز في «فتح» مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الإسرائيلية والطامح في المنافسة على كرسي الرئاسة، قد يدعم قائمة التيار، إلا أنّ مقربين من البرغوثي قالوا لـ«العربي الجديد»، إنّه «ليس في جيب دحلان ولن يكون معه». وفشلت جهود مصرية وأردنية مدعومة من السعودية والإمارات مرتين على الأقل قبل وبعد المرسوم الرئاسي الذي حدد موعد الانتخابات الفلسطينية العامة، في إقناع الجريء محمود عباس بالتصالح مع دحلان في سبيل مواجهة «حماس» في الانتخابات التشريعية.

ويُراد من الانتخابات المقبلة، وفق المسعى العربي الذي دفع باتجاه إجرائها حتى قبل حل مشاكل الانقسام والخلاف المتراكمة بين حركتي «فتح» و«حماس»، أن تسحب «الشرعية» من «حماس» وأنّ تعيد «فتح» إلى سدة البرلمان الذي حله عباس. وذكرت مصادر لـ«العربي الجديد»، أنّ القاهرة وعمّان طرحتا فكرة قائمة مشتركة بين «فتح» وتيار دحلان، من دون مصالحة بشدة وطلب عدم إعادة هذا الطرح مرة ثانية. غير أنّ خياراً جديداً بات يُطرح على طاولة الفلسطينيين في الأسبوع الأخير، يتعلق بالتخلص من المراسيم الرئاسية المتعلقة بالانتخابات وعدم الذهاب إلى خيار إجرائها. وتنطلق هذه الفكرة من أنّ حال حركة «فتح» ليس على ما يرام لخوض انتخابات أمام حركة «حماس» الموحدة، والقادرة على استمالة أصوات الناخبين الفلسطينيين بأساليب مختلفة، منها اللعب على التناقضات الداخلية في «فتح» وعلى أخطائها في الحكم، وما وصلت إليه من غياب الظهير العربي والدولي لها أخيراً.

> القاهرة وعمّان طرحتا تشكيل قائمة بين «فتح» وتيار دحلان

وقد تدفع حالة التشظّي هذه عباس إلى إلغاء الانتخابات باعتبارها مخاطرة لا تؤدي الغرض المطلوب منها، وإن كان خياراً صعباً بالنسبة لشخصية عباس العنيدة، الذي أصرّ على عقد انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006 على الرغم من علمه المسبق بوضع «فتح» الداخلي الصعب في حينه، وترجيحات فوز «حماس» بالانتخابات. وهو ما تم فعلياً. وعلى الرغم من شخصية عباس العنيدة، إلا أنّ الضغوط العربية عليه قد تصل إلى حد لا يطيقه ولا تطيقه «فتح» والسلطة، ولذلك قد يكون خيار عدم الذهاب إلى الانتخابات أصلاً خياراً قائماً، ومن السهل إيجاد المبرر للذهاب إليه في ظل وجود إخفاقات كثيرة في طريق التوافق الوطني. ولا تبدو السلطة الفلسطينية في وضع مريح لجهة الدعم السياسي والمالي العربي، وقد تكون كل مؤسسات السلطة على المحك في ظل تراجع المنح والمساعدات التي تلقتها الموازنة العامة في العام الماضي بنسبة 85 في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه.

وتعطي بعض المواقف والتراشق الإعلامي بين الحين والآخر مؤشرات متناقضة على إمكانية إجراء الانتخابات من عدمها. وذهب القيادي البارز في «حماس» محمود الزهار إلى التشكيك في إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، وهو الذي أشار إلى أنّ هناك محاذير عديدة تعرقل إجراء الانتخابات، أهمها ضمان احترام النتائج وعدم تدخل جهات إسرائيلية وفلسطينية ضد حركته. وتعيب «حماس» على السلطة عدم اتخاذها أي مواقف واضحة تجاه الحملة الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت قياديي «حماس» ونوابها المنتخبين في الضفة الغربية والتي تهددهم في حال ترشحهم للانتخابات المقبلة، خصوصاً أنّ السلطة تعهدت في نقاشاتها مع «حماس» في الدوحة وإسطنبول بأنّ تتواصل مع الإسرائيليين مباشرة وعبر وسطاء للضغط عليها من أجل عدم عرقلة الاستحقاق الانتخابي.

مواطن فلسطيني يتحقق من لوائح الشطب (فرانس برس)

متابعة

ليبيا: حكومة الدبيبة تنتظر مجلس النواب

ينتظر رئيس الحكومة الليبية الجديدة عبد الحميد الدبيبة عقد مجلس النواب جلسة موحدة لمنح الثقة لحكومته، مدعوماً بضغوط دولية على المجلس لحصول ذلك

طرابلس ـ **العربي الجديد**

باتت تشكيلة الحكومة الليبية الانتقالية، التي سلّمها رئيس هذه الحكومة عبد الحميد الدبيبة، أول من أمس الخميس، إلى مجلس النواب الليبي، بحسب ما أعلن مكتبه، في عهدة هذا المجلس، الذي ينتظر التئامه لمنح الثقة لهذه الحكومة، وسط ضغوط دولية للإسراع في ذلك، بالتوازي مع «تفاهمات» لإخلاء مناطق «تماس» وسط البلاد من المرتزقة. لكن مواقع إعلامية ليبية نقلت عن مقرر مجلس النواب المنعقد في طبرق صالح قلمة تأكيده، أول من أمس، أن «رئاسة المجلس (أي عقيلة صالح) لم تتسلم أسماء المرشحين لحكومة الوحدة الوطنية حتى هذه اللحظة»، مضيفاً أن اجتماع المجلس لمناقشة منح الثقة للحكومة الجديدة، المقرر في الثامن من مارس/ آذار الحالي (الإثنين المقبل)، سيعقد في موعده عليها من أجل عدم عرقلة الاستحقاق الانتخابي.

رئيس الوزراء المختار من ملتقى الحوار السياسي». وكان المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة الانتقالية الليبية عبد الحميد الدبيبة قد أعلن، أول من أمس، أن الأخير سلّم في اليوم ذاته تشكيلة حكومته «مرفقة بالأسماء المقترحة لتولي الحقائب الوزارية إلى هيئة رئاسة مجلس النواب». وأوضح المكتب، في بيان، أن هذا الإجراء «يأتي في إطار الالتزام بخريطة الطريق المحددة في الاتفاق السياسي، وبالإجراءات المحددة لتسليم تشكيلة الحكومة قبل عقد جلسة منح الثقة المزمع انعقادها في تاريخ 8 مارس 2021 في سرت». وكان الدبيبة قد أعلن في 25 فبراير/ شباط الماضي، أنه سلّم لرئاسة مجلس النواب هيكل حكومته ومعايير اختياره لوزرائها، قبل أن يدعو رئيس مجلس النواب عقيلة صالح النواب إلى عقد جلسة في 8 مارس لمنح الثقة.

ويتعرض صالح ومجلس النواب الليبي المنقسم بين طرابلس وطبرق لضغوط دولية لعقد جلسة موحدة لمنح الثقة لحكومة الدبيبة، التي جاءت وفق خريطة طريق للحل السياسي الليبي، أشرفت عليها الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، طالبت الولايات المتحدة مجلس النواب الليبي بمنح الثقة للحكومة المكلّفة «بشكل عاجل». وقال السفير الأميركي في طرابلس ريتشارد نورلاند، بحسب موقع السفارة على «تويتر»، ليل الخميس - الجمعة، إن «تصويت مجلس النواب بمنح الثقة للحكومة المؤقتة الجديدة مطلوب بشكل عاجل، حتى تتمكن من مباشرة مهامها»، مضيفاً أن «هنالك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة من جانب القادة الليبيين لتمويل الإصلاحات اللازمة في قطاع الكهرباء وغيره من المجالات الرئيسية الأخرى».

قدّم الدبيبة تشكيلته الحكومية الخميس (حازم تركية/الأناضول)

وجاء تعليق نورلاند رداً على بيان لمجموعة العمل الاقتصادية المعنية بليبيا، المنبثقة عن مجموعة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، والتي تضم الاتحاد الأوروبي ومصر والولايات المتحدة، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، حثّت فيه «جميع صانعي القرار الليبيين المعنيين على التعاون معاً بحسن نية لضمان اتخاذ قرارات الإنفاق اللازمة بشكل عاجل وفعال في هذه اللحظة الحرجة»، وفق بيان للبعثة الأممية لدى ليبيا.

وأمس، الجمعة، شدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أولوية أن تشرع الحكومة الليبية الجديدة بأداء مهامها فور منحها الثقة، فيما بحث الدبيبة مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، مستجدات الوضع السياسي في ليبيا، في اتصال هاتفي تلقاه منها لتهنئته بترؤس الحكومة. وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والمبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش، قد أكدا، أول من أمس، على «أهمية موافقة مجلس النواب الليبي المبكرة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة الدبيبة، مشددين على ضرورة «أن تكون علامة فارقة على الطريق إلى مزيد من التطبيع الشامل للوضع، وتنفيذ الإصلاح الدستوري وعقد الانتخابات الوطنية في البلاد، المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل».

تقرير

فرض الرئيس الأميركي جو بايدن قيوداً مؤقتة على استخدام الضربات بالطائرات المُسيّرة في بعض ساحات القتال، باستثناء أفغانستان والعراق وسورية، في محاولة لإضفاء مزيد من الشفافية على سياسة إدارته في هذا الصدد، والتي ستبقى فيها المُسيّرات ركناً أساسياً في الحرب

آلار استخدام المُسيّرات في الحروب جدلاً في الولايات المتحدة (دون إيميرت/فرانس برس)

تقييد الـ«درونز»

مراجعة تقليدية لإدارة بايدن لن توقف «حروب الظل»

مكان وسط

اعتبر الضابط المتقاعد في «سي آي إيه» مارك بوليميروبولوس ان الضربات بالمسيّرات أثبتت أنها السلاح الأكثر فعالية في محاربة الإرهاب منذ 11 سبتمبر/ أيلول 2001، متوقعاً ان تصل إدارة جو بايدن إلى مكان وسط بين سياستي باراك أوباما ودونالد ترامب في هذا الصدد.

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لم يعد استخدام الطائرات المسيّرة في الحروب، ولضرب الأعداء أو أهداف بشرية وغير بشرية، في ساحات تعدّ ساحات قتال، أو أهدافاً لأطراف متصارعين، أمراً جديداً، على الرغم من أنه يظلّ سلاحاً غير تقليدي، له تاريخ من التطور، لكنه برز بشكل كبير، إثر اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي ضربت الولايات المتحدة، واستخدمته الإدارات الأميركية منذ ذلك الحين، في حروبها ضد «الإرهاب». اليوم، لن يحيد الرئيس الأميركي جو بايدن، عن سياسة أسلافه، جورج بوش الابن، وباراك أوباما، ودونالد ترامب، في الاعتماد على المُسيّرات القتالية، في هذه الساحات، لكن قراره بفرض قيود مؤقتة على تنفيذ ضربات بالطائرات من دون طيار، والذي كُشف عنه أمس الجمعة، يأتي في سياق محاولة التميز عن ترامب، الذي منح البنتاغون صلاحيات واسعة في هذا الاستخدام، تبعاً لـ«ثقته بالجنرالات»، كما لم يقدم على إطلاع الرأي العام ولو لمرة واحدة، باستراتيجية إدارته في ما خصّ تنفيذ ضربات بالمُسيّرات. هذا التميّز، للرئيس الحالي، والنائب السابق لأوباما الذي توسعت في ولايته الأولى بشكل كبير الضربات بالطائرات من دون طيار، قد لا يتخطى الوقت الذي تُعد فيه إدارته رؤيتها للاستراتيجية الدفاعية، وهو لاقى انتقادات من الجمهوريين. ويأتي ذلك علماً أن بايدن يتعرض أيضاً لضغوط من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، والذي يطالب بإنهاء «حروب الظل» ضد شبكات الإرهاب حول العالم، والتعويل أكثر على محاربة هذه الجماعات بمنطق فرض القانون، وبالتنسيق الوثيق مع الحلفاء. وبعد استخدام «الدرونز» واحداً من أبرز ملامح عهد أوباما، لا سيما في اليمن وأفغانستان، وهو لطالما ارتبط بسجال واسع حول الضحايا المدنيين الذين تقتلهم المُسيّرات.

وكشفت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، أن إدارة بايدن، فرضت قيوداً مؤقتة على تنفيذ الضربات بالطائرات المسيّرة، ضد أهداف مشتبه فيها بأنها إرهابية، في ساحات القتال، ما عدا أفغانستان وسورية والعراق، في محاولة لتقليص سياسة ترامب، ريثما يقوم المسؤولون المعنيون، بمراجعة المدى الذي من الممكن منحه للجيش ووكالة الاستخبارات المركزية، لجهة إطلاق أيديهم في هذا الخصوص. وبحسب الصحيفتين، فقد فرضت هذه القيود، بشكل سرّي، في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، تاريخ تنصيب بايدن رسمياً رئيساً للولايات المتحدة، وقد فرضها مستشار الأخير للأمن القومي، جيك سوليفان، بحسب مسؤولين في الإدارة رفضوا الكشف عن هوياتهم.

وبحسب القيود الجديدة، فإن البنتاغون والـ«سي آي إيه»، عليهما الحصول على موافقة وتوقيع البيت الأبيض، قبل تنفيذ مهمة «اقتل أو اعتقل» ضد أي مشتبه فيهم في أماكن تتواجد فيها قوات أميركية على الأرض بعدد قليل، مثل الصومال واليمن وليبيا. وكان ترامب ألغى الحاجة للعودة إليه لتنفيذ مثل هذه العمليات، لكن الأمر ظلّ يحتاج في عهده إلى «الضوء الأخضر» من السفير الأميركي الذي يعمل في الدولة حيث سيجري الاستهداف. ونقلت «واشنطن بوست» عن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، إيميلي هورن، قولها، إنه «في بداية عهد الإدارة الجديدة، وضع الرئيس بايدن دليل إرشاد جديدا في ما يرتبط باستخدام الولايات المتحدة القوّة، وعمليات الأمن القومي المرتبطة بها»، لافتة إلى أن هدف ذلك «التأكد من أن للرئيس كامل الاطلاع على العمليات المقترحة في الوقت الذي سيقوم به مجلس الأمن القومي بمراجعة للأطر القانونية والسياسة التي ستخدم تنفيذ الضربات بالطائرات من دون طيار، كما أن المراجعة ستشمل التأكد من اتخاذ إجراءات الشفافية المناسبة». من جهته، أبدى الحزب الجمهوري امتعاضه من القرار. وقال النائبان عن الحزب، مايك روجرز ومايكل ماكول، إن ذلك «يشكل عائقاً ببروقراطياً آخر، سيمنح أعداءنا مكسباً». وأضاف النائبان أنه «بينما ستكون عملياتنا في انتظار الموافقة، سيهرب الإرهابيون من الفخ، وسيحاربون ضد الولايات المتحدة وحلفائها يوماً آخر».

وتأتي خطوة بايدن بعد حوالي عقدين من الحرب العالمية ضد الإرهاب، والتي أضعفت تنظيم «القاعدة» ثم تنظيم «داعش»، لكنها لم تقض عليهما. وكانت إدارتا بوش وأوباما قد أمضتا وقتاً طويلاً خلف الأبواب المغلقة، لفهم الدروس الأساسية من استخدام إدارتيهما لهذه الآليات الحربية التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال عهديهما في ساحات القتال، بشكل غير مسبوق من قبل.

وتعزز استخدام الطائرات من دون طيّار في عمليات مكافحة الإرهاب، في ظلّ إدارة أوباما، الذي سعى إلى قتل «الإرهابيين» وتقليص سقوط القتلى من القوات الأميركية. وكانت الحرب في ذلك الوقت ضد تنظيم «القاعدة» ومتفرعاتها ثم «داعش» في أوجها، كما أن ذلك ترافق مع محاولة أوباما تحديد أجندة واضحة لإنهاء الحروب الطويلة لبلاده في الخارج. لكن تلك الضربات، بما فيها تلك التي نفذتها «سي آي إيه»، أثارت جدلاً حول حجم الضحايا المدنيين، واستهداف مواطنين أميركيين في بعض الأحيان، وغياب الشفافية حول القواعد التي تحكمها. وإثر ذلك، أمضى البيت الأبيض في عهد أوباما، أكثر من عام، على صياغة سياسة لاستخدام المُسيّرات، انتهى العمل عليها عام 2013، وغطت الضربات ضد أهداف وغارات فرق «الكوماندوس»، وناقشتها إدارة الرئيس الأسبق علنياً. وتطلبت تلك السياسة، التي تم الإشراف عليها خصوصاً من المستشارة القانونية آنذاك لمجلس الأمن القومي، أفريل هاينز، وهي حالياً مديرة وكالة الأمن الوطني في عهد بايدن، أن يكون الهدف «يشكل خطراً وشيكاً ودائماً» على المواطنين الأميركيين، كما أن الضربة تجاز «فقط إذا كان إلقاء القبض (على الهدف) مستحيلاً، وإذا كان هناك شبه تأكيد بأن مدنيين سوف يتأذون». كما أن بعض الحالات كانت تتطلب موافقة رئاسية.

ومع وصول ترامب إلى السلطة، اعتبرت الإدارة الجمهورية أن تلك القيود تشكل عبئاً ببروقراطياً، ووطّر الرئيس الجمهوري السابق سياسته الخاصة في هذا المجال، والتي لم يكشف عنها، لكنها خفّفت من قيد «شبه التأكد» من الخطر الذي يمثله المشتبه فيهم، كما منحت الضوء الأخضر للجنرالات لإصدار الأوامر بتنفيذ الضربات، دون الحاجة إلى العودة للبيت الأبيض في الكثير من الأحيان.

انتقد الجمهوريون قرار بايدن واعتبروه إعاقة بيروقراطية

إضاءة

الابتزاز السياسي في تركيا: تسجيلات مسربة لضرب الخصوم

تزداد وتيرة التوتر على الساحة التركية مع عودة موضوع الابتزاز السياسي إلى الواجهة من جديد، مع كشف أحد النواب عن تعرّضه للابتزاز

إسطنبول ـ **جابر عمر**

يعود موضوع الابتزاز السياسي الذي يعصف بالطبقة السياسية كل بضع سنوات إلى الساحة التركية، مع كشف عضو البرلمان عن حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، تيومان سانجار، عن تعرضه لابتزاز بتسجيل مصور منسوب له، ومطالبته بدفع مليون دولار لعدم عرض التسجيل، فاضطر إلى تقديم استقالته الحزبية، وسط توقعات باستغلال خصوم الحزب، ولا سيما «العدالة والتنمية» الحاكم، هذه الحادثة لمهاجمة «الشعب الجمهوري». وتقدّم سانجار بشكوى للنيابة العامة أفاد فيها بتعرضه لابتزاز من أطراف لم يحددها، ومع بدء التحقيقات اعتُقل شخص واحد حتى الآن. ونقلت وسائل إعلام تركية عن سانجار قوله إنه «وقع في أنياب عصابة قالت إنها تمتلك تسجيلاً مصوراً ولفّقت تهماً بحقه تتعلق بقضايا فساد وفضائح أخلاقية، واتهامات غير لائقة». ونفى سانجار تورطه في أي فضيحة، معلناً أنه سيوضح للرأي العام حقيقة كل ما حصل عقب انتهاء التحقيقات. وأضاف أنه «طُلب منه دفع المبلغ مرتين، لكنه رفض ذلك لأنه بريء»، لافتاً إلى أن طلب الاستقالة جاء من قيادة الحزب المعارض في أنقرة.

ومع فتح النيابة العامة تحقيقاً في شكوى سانجار، وحديثه عن تعرضه للابتزاز، عادت إلى الأذهان أحداث مشابهة في تركيا، كان أبرزها في عام 2010 عندما تعرض رئيس «الشعب الجمهوري» دنيز بايكال لموقف محرج عبر بث شريط مسجل له من داخل غرفة نومه. وأثار التسجيل جدلاً واسعاً في الشارع التركي، ما دفع بايكال إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب، ممهّداً الطريق لتولي الزعيم الحالي كمال كلجدار أوغلو رئاسة الحزب. ووُجهت أصابع الاتهام في تلك الحقبة إلى جماعة «الخدمة» بالوقوف وراء ذلك التسريب، للتأثير على المعارضة التي خسرت آنذاك أمام حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، ودفع قيادات جديدة لتسلم «الشعب الجمهوري».

وتُعتبر هذه القضية من أبرز حوادث الابتزاز السياسي على الساحة التركية، لأنها استهدفت الحزب الكمالي الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية، لكن هذا الأمر طاول أيضاً أحزاباً أخرى. ففي فترة ما قبل الانتخابات العامة التي جرت عام 2011، تعرض حزب «الحركة القومية» لابتزاز مماثل، عبر بث مجموعة من التسجيلات المصورة والصوتية لقيادات في الحزب للضغط على رئيسه دولت باهتشلي، الذي تحدى الابتزاز قائلاً «اعرضوا ما عندكم»، ليتم عرض أكثر من 20 تسجيلاً، ما أسفر عن أكثر من 10 استقالات من بينهم نواب ومرشحين ونائب رئيس الحركة. وتبيّن لاحقاً أن التسجيلات جاءت بناء على قرار سري من المحكمة، للاستماع إلى أعضاء الحزب، تم عمل مونتاج لبعضها، وجرت تحقيقات مطولة للكشف عنها ووُجهت أصابع الاتهام أيضاً لجماعة «الخدمة».

كذلك تعرض «العدالة والتنمية» في السنوات اللاحقة لتسريب تسجيلات صوتية لقيادته ومسؤوليه، واعتبر الحزب أن الكثير منها ملفقة وممنتجة. وشملت التسريبات وزراء ومسؤولين، حتى أنه جرى تسريب فحوى اجتماع لوزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو مع مدير المخابرات هاكان فيدان حول سورية والحديث عن كيفية بدء عمل عسكري في الشمال السوري، ولكن جهة الحزب الحاكم بقيت متماسكة ولم تشهد أي انشقاقات أو استقالات. وبات من الواضح أن «العدالة والتنمية» سيستفيد من حادثة سانجار لاستعراض تاريخ الابتزازات التي كانت تحدث سابقاً، في إطار سعيه لاستعادة شعبيته التي انخفضت أخيراً، وبحثه عن حلفاء جدد بعوّضون الأصوات التي خسرها في الانتخابات المحلية الأخيرة قبل عامين.

وتعقيباً على هذه الظاهرة، قال الصحافي التركي إسماعيل جوكتان، المتابع لهذا الملف، لـ«العربي الجديد»، إن «العادة جرت في التاريخ السياسي التركي باللجوء إلى أساليب الابتزاز السياسي لتصفية الخصوم السياسيين منذ عشرات السنين». وأضاف أن «السياسة السابقة قبل تولي العدالة والتنمية الحكم كانت تعمل على ضرب السياسيين المحافظين بقضايا التحرش، التي تورط فيها بعض السياسيين في تسعينيات القرن الماضي». ولفت إلى أن «الوضع السابق استمر إلى حين وصول العدالة والتنمية إلى السلطة، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي لوحظ زيادة اللجوء إلى أساليب الابتزاز».

وعن قضية سانجار، رأى جوكتان أنها لا تبتعد عن النزاع السياسي داخل «الشعب الجمهوري» وتصفية الخصوم، مشيراً إلى أن «تحقيقات بدأت مع مشتبه بهم نتيجة الشكوى التي تقدم بها سانجار للنيابة العامة، واستقالته من حزبه التي جاءت بطلب من القيادة، فالشعب الجمهوري لا يرغب بقضايا وتوترات جديدة تُطرح عبر وسائل الإعلام».

رئيس «الشعب الجمهوري» كمال كلجدار أوغلو وقيادي الحزب (Getty)

رصد

أدى غياب جاريد كوشنر، كبير المستشارين لدى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وصهره، عن أول مؤتمر لترامب، إلى فتح باب الأسئلة حول العلاقة بين الطرفين، وما إذا انتهت

غضب على كوشنر

هل يتخلى ترامب عن صهره ومستشاره المفضل؟

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد أقل من شهرين على خروجه من البيت الأبيض، يبدو أن كبير مستشاري الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر، يتحوّل من الشخص المفضّل لدى ترامب، خلال سنوات حكمه الأربع، إلى «مغضوب عليه»، بعد تحميله مسؤولية خسارة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفاز بها الرئيس جو بايدن.

وادى غياب كوشنر عن ظهور ترامب الأول أمام مؤتمر العمل السياسي المحافظ في أورلاندو بولاية فلوريدا، الأسبوع الماضي، إلى إطلاق التكهنات حول العلاقة بين الرئيس السابق وصهره كوشنر، خصوصاً أنه كان أكثر الأشخاص ولاء لترامب. وكان كوشنر عمل، خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، إلى جانب ترامب، الذي عينه في 9 يناير/كانون الثاني 2017 في منصب أبرز مستشاري البيت الأبيض، في حالة نادرة لإسناد منصب كبير إلى أحد أفراد عائلة الرئيس الأميركي. وقتها وصف ترامب، صهره، بأنه كان «ناجحاً على نحو لا يصدق في الأعمال التجارية وحالياً في السياسة»، وأنه «كان قيمة هائلة ومستشاراً موثوقاً به طوال الحملة (الانتخابية) والمرحلة الانتقالية».

وكان كوشنر في الصدارة خلال اللحظات التي سارت بشكل جيد بالنسبة للرئيس السابق، ويختفي عند الأزمات. ففي 2017، عندما تعثرت خطة الرعاية الصحية لترامب، كان كوشنر وعائلته على منحدرات أسبن، في ولاية كولورادو. وفي 2018، كانوا يقضون إجازتهم في فلوريدا وسط إغلاق الحكومة، على الرغم من إصرار البيت الأبيض على أن كوشنر يقود المفاوضات بنشاط. وفي 2019، عندما تعرض ترامب لانتقادات بسبب عدة قضايا، كان كوشنر وزوجته إيفانكا ترامب في ولاية وايومنغ، وهو أمر لاحظه حتى ترامب في تغريدة لصورة لهما في إجازة. وخرج كوشنر وإيفانكا من منزلهما المستأجر في واشنطن بعد 20 يناير/كانون الثاني الماضي بفترة وجيزة، باتجاه ميامي، حيث ظهرا يستجمان مع العائلة أخيراً.

وذكرت شبكة «سي آن آن»، في تقرير لها، أنه بينما كان ترامب يخطط لظهوره أمام مؤتمر العمل السياسي المحافظ في أورلاندو بولاية فلوريدا، الأسبوع الماضي، كان شخص واحد غائباً بشكل واضح عن المؤتمر، إذ لم يكن كوشنر مدرجاً بشكل خاص في قائمة المستشارين الذين يساعدون الرئيس السابق. وكان لدى كوشنر، الذي شغل سابقاً منصب كبير المستشارين للرئيس السابق، تفويض مطلق افتراضياً، بحسب العديد من الأشخاص الذين عملوا عن كثب معه في البيت الأبيض أو على دراية بتفكيره. وقال أحد هؤلاء الأشخاص للشبكة «في الوقت الحالي، لقد خرج للتو من السياسة»، مُردداً ما ذهبت إليه إيفانكا ترامب، التي أخبرت أصدقاءها وزملاءها أخيراً بعدم التفوه بأي شيء يتعلق بالسياسة.

وبالنظر إلى خسارة ترامب في الانتخابات الرئاسية، فإن غياب كوشنر عن التداعيات يتبع نمطاً، أشار إليه النقاد سابقاً: أن تكون حاضراً لتحقيق الانتصارات وغائباً وقت الخسائر. وقال شخص على صلة وثيقة بكوشنر، لشبكة «سي آن آن»، إن صهر ترامب يستمتع «ببعض الوقت مع أسرته»، وإن انسحابه لا علاقة له بانحسار شعبية الرئيس السابق. ومع ذلك، ليس من الواضح من الذي يحرض على هذا الانفصال. وقالت مصادر مقربة من ترامب، للشبكة، إنه غاضب من صهره بسبب خسارة الانتخابات. وقال شخص آخر إن كوشنر يريد بداية جديدة، لا تشمل تقديم المشورة إلى صهره على أساس يومي. ومع ذلك، أشار شخصان آخران لـ«سي آن آن»، إلى أن الانقسام حرّض عليه ترامب، الذي كان يخبر من هم في دائرته المقربة أنه غاضب من كوشنر. وقد ظهر الغضب في الاجتماع الذي عقده ترامب أخيراً لمناقشة مستقبله السياسي من دون كوشنر، بينما تواجد مستشارون سابقون في مقر الرئيس السابق الخاص في بالم بيتش. وصدم عدم حضور كوشنر الكثيرين ممن يعرفون مشاركته في كل جانب يتعلق بترامب، إذ كان لكوشنر يد في كل شيء، من السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والتوظيف، وكتابة الخطابات، والأمن القومي، وإصلاح العدالة الجنائية، والميزانية، ومواجهة فيروس كورونا. وقال شخص ثالث، كان يعمل داخل البيت الأبيض مع كوشنر، «يمثل هذا الأمر انعطافة بـ180 درجة. قام هذا الرجل بكل شيء لمدة أربع سنوات نيابة عن ترامب. عاش تلك الوظيفة». وأعرب مسؤول سابق آخر في البيت الأبيض عن دهشته من قرار كوشنر بالابتعاد، موضحاً أنه لم يكن هناك شيء «لم يتدخل» به سابقاً.

وأعلن اثنان من الأشخاص، الذين تحدثوا إلى «سي آن آن»، أن علاقة كوشنر مع الرئيس السابق انهارت منذ خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية. وقال أحدهما «نحن نعلم أن الرئيس لن يلوم نفسه» على الخسارة.

ومع ذلك، إذا كان ترامب هو الذي يبقي كوشنر بعيداً، أو العكس، هناك شيء واحد واضح لأولئك الذين تحدثوا إلى كوشنر في الأسابيع الأخيرة، «إنه يريد استراحة». كما قال شخص مطلع على تفكيره. لكنه توقع أنه بعد فترة تهدئة، وإذا قرر ترامب رسمياً إطلاق حملته للانتخابات الرئاسية في 2024، فمن المحتمل أن يعود كوشنر كمستشار له. وقال مسؤول سابق في البيت الأبيض «ليس الأمر وكأن ترامب يمكن أن يطرد صهره، أو يعطيه لقباً ويهاجمه على تويتر».

ونفى شخص يتحدث مع كوشنر بشدة أي خلاف بين الرجلين، مشيراً إلى أن كوشنر وترامب التقيا لتناول الغداء في فلوريدا الأربعاء الماضي. ولاحظ العديد من الأشخاص، الذين تحدثوا لـ«سي آن آن»، أن مصالح كوشنر لا تزال تشمل التركيز على الشرق الأوسط، والتوسط في اتفاقيات «السلام» والمساعدة في ضمان ترسيخها. كما يود كوشنر أن يكون جزءاً من عملية إصلاح العدالة الجنائية، مثل إحياء الإفراج المشروط عن المساجين، وهو أمر تم إلغاؤه في 1984. وقال شخص مطلع على المسار الوظيفي المحتمل لكوشنر إنه «يحاول أن يكون شخصاً ستذهب إليه في الجانب الجمهوري للتوصل إلى اتفاق».

اعلنت مصادر مقربة من ترامب أنه غاضب من كوشنر

نفى شخص يتحدث مع كوشنر بشدة أي خلاف بين الرجلين

شرق غرب

ميانمار: قتيل برصاص الشرطة

ذكر شهود ووسائل إعلام في ميانمار، أمس الجمعة، أن الشرطة فتحت النار في مدينة ماندالاي على المحتجين المناهضين للانقلاب العسكري الذي وقع في 1 فبراير/ شباط الماضي، مما أسفر عن مقتل شخص. وذكرت وسائل الإعلام أن الرجل أصيب بطلق ناري في العنق وتوفي. ونظّم حشد كبير مسيرة سلمية في أنحاء المدينة وهتف «العصر الحجري ولى، لا تخاف من تهديداتكم».

(رويترز)

أوروبا تحذّر الصين بسبب هونغ كونغ

حذّر الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، الصين من اعتماد إصلاح للنظام الانتخابي في هونغ كونغ يعتبر مخالفاً للتعددية والحريات الأساسية. وقال المتحدث باسم وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل، إن «الاتحاد الأوروبي مستعد لاتخاذ إجراءات إضافية رداً على أي تدهور جديد وخطير لوضع الحريات السياسية وحقوق الإنسان في هونغ كونغ، سيكون مخالفاً لالتزامات الصين الوطنية والدولية».

(فرانس برس)

مذابح إريترية في تيغراي

أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس الجمعة، أن القوات الإريترية قتلت مئات الأطفال والمدنيين في مجزرة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، في منطقة تيغراي الإثيوبية. وهذا ثاني تقرير رئيسي يصدر في الأسبوع الأخير حول انتهاكات ينهم بارتكابها الجيش الإريتري في بلدة أكسوم، المدرجة على قائمة التراث العالمي التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو). وكان تحقيق لمنظمة العفو الدولية قد تحدّث عن قيام الجيش الإريتري بـ«قتل ممنهج لمئات المدنيين بدم بارد».

(فرانس برس)

عشية الانتخابات الرئاسية

الكيميائي يحاصر نظام الأسد

تضغط دول عدة على النظام السوري في ملف الأسلحة الكيميائية، عشية الانتخابات الرئاسية للنظام في مايو/ أيار المقبل، رغم المعارضة الروسية

عماد كركص

يلاحق ملف الجرائم الكيميائية النظام السوري مع تحوله إلى ورقة بيد الدول الغربية الفاعلة في الشأن السوري للضغط على رئيس النظام بشار الأسد. وقبل نحو 3 أشهر من الانتخابات الرئاسية التي يعمل النظام على تنظيمها، عادت تلك الدول لتحريك الملف تحت قبة مجلس الأمن، بالمطالبة بالكشف عن الجهات المتورّطة بتنفيذ هجمات كيميائية، ومحاسبة المسؤولين المباشرين. ويبرز هنا الضغط الأميركي الفرنسي البريطاني المتواصل في مجلس الأمن، بالإضافة إلى جهود فرنسية لتقديم مشروع قرار لمنظمة الأسلحة الكيميائية يقضي بتعليق نشاطات وامتيازات النظام في المنظمة، التي انضم إليها النظام مجبراً عام 2013، بعد اتهامه بتنفيذ مجزرة الغوطة الشرقية لدمشق في أغسطس/ آب من العام ذاته، هرباً من العقاب وتوجيه ضربات قاسية لمفاصله العسكرية.

وفي جلسة لمجلس الأمن عقدت عبر تقنية الفيديو، طالبت الأمم المتحدة، يوم الخميس الماضي، بمحاسبة جميع مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية، والتأكيد على أهمية وحدة الصف الدولي حيال ذلك. وخلال الجلسة، استعرضت ممثلة الأمين العام السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو، تقريراً صدر عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو آرياس حول برنامج سورية الكيميائي، يغطي الفترة الممتدة من 24 يناير/ كانون الثاني إلى 23 فبراير/ شباط الماضيين. وأكدت ناكاميتسو في معرض استعراضها للتقرير، «ضرورة تحديد هوية جميع مَن استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية ومساءلتِهم»، مشددة على «أهمية وحدة الصف في مجلس الأمن الدولي للوفاء بهذا الالتزام العاجل». وأبلغت المسؤولة الأممية أعضاء مجلس الأمن بأن إعلان النظام السوري إنهاء برنامجه الكيميائي «غير دقيق وغير كامل، وأن هناك ثغرات وعدم اتساق في المعلومات بما لا يتفق مع مقتضيات قرار المجلس رقم 2118».

وفي الجلسة ذاتها، اتهمت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس . غرينفيلد روسيا بعرقلة كافة الجهود الأممية لمحاسبة النظام السوري بقيادة بشار الأسد على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقالت توماس . غرينفيلد: «نعلم جميعاً أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر، فلماذا لم تتم محاسبته حتى الآن؟». واعتبرت أن «الإجابة بسيطة للأسف، لقد حاول نظام الأسد تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات المستقلة، وتقويض دور وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية». وأكدت أن «روسيا دافعت عن نظام الأسد على الرغم من هجماته بالأسلحة الكيميائية، وهاجمت العمل الاحترافي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقوّضت الجهود المبذولة لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية والعديد من الفظائع الأخرى». هذه الاتهامات دفعت المندوب الروسي في مجلس الأمن فاسيلي نيبينزيا لانتقاد تقرير ناكاميتسو، ووصفه بأنه «مسيس ومنحاز ضد الحكومة السورية ويستند إلى معلومات مغلوطة».

أما الرد الأقوى على الاتهامات الغربية للنظام، فجاء عبر مندوبه في الأمم المتحدة بسام صباغ، الذي دعا «الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى عدم الانجرار وراء ترويج الولايات المتحدة وفرنسا لمشروع قرار مقدم إلى مؤتمر الدول الأطراف في المنظمة، والتصدي له لتجنيب المنظمة تداعيات خطيرة على مستقبل عملها». وأكد أن «المشروع يهدف إلى إيجاد ذرائع جديدة لارتكاب أعمال عدوانية ضدها وتشجيع التنظيمات الإرهابية على القيام بمسرحيات كيميائية مفبركة خدمة للسياسات العدائية الأميركية الغربية».

وشدّد صباغ خلال الجلسة على رفض بلاده (النظام) «النهج العدائي والمسيس ضدها، وتطالب بالكف عنه، وتدعو في الوقت ذاته الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى استبداله بمقاربة موضوعية، وإجراء مناقشة بناءة تسمح للمنظمة بالعمل وفقاً للطابع الفني الذي أنشئت على أساسه وتمكنها من استعادة سمعتها ومهنية عمل مفتشيها وحيادية ومصداقية تقاريرها». وأوضح صباغ أن «سورية (النظام) انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2013 طوعاً، وأنهت تدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها بالتعاون الكامل مع منظمة الحظر». وبات النظام يستشعر خطر التحرك ضده على المستوى الدولي بضغط من دول غربية، باستخدام ورقة الهجمات الكيميائية التي يُتهم النظام بتنفيذها، وذلك أمام التعنت الروسي بإعادة تعويم النظام عبر الحشد لتأييد ترشيح بشار الأسد في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقبل ذلك عرقلة الجهود الدولية الرامية لحل القضية السورية وفق المرجعيات والمسارات الأممية. وفي ظل عدم تعاون النظام وحلفائه مع لجان التحقيق الأممية وتلك التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية منفذي الهجمات الكيميائية في البلاد، قدمت فرنسا في خريف العام الماضي مسودة قرار بالنيابة عن 46 دولة عضو في المنظمة لتعليق حقوق وامتيازات سورية (النظام) في المنظمة، على أن يتم التصويت على هذا المشروع خلال اجتماع كامل أعضاء المنظمة في إبريل/ نيسان المقبل. وإضافة لملف الهجمات الكيميائية، تثار على المستوى الدولي حالياً العديد من القضايا ضد النظام، منها التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسورية حول قضايا الاعتقال والاختطاف والاختفاء القسري، باتهام النظام بشكل رئيسي باعتقال الآلاف من المدنيين بشكل تعسفي وتعذيبهم، ما أدى لموت الكثير منهم، بالإضافة إلى تقرير أشرفت عليه منظمات دولية يتعلق بالتحديد باتهام النظام والروس بشكل رئيسي باستهداف المنشآت الطبية شمال غربي سورية، ما أخرج الكثير منها من الخدمة، الأمر الذي فاقم مشاكل القطاع الصحي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في إدلب ومحيطها.

وفي الثاني من الشهر الحالي، رفعت مجموعة من الناجين من الهجمات الكيميائية ومنظمات سورية حقوقية شكوى جنائية لقاضي التحقيق في فرنسا، لفتح تحقيق جنائي حول هجمات الأسلحة الكيميائية على مدينة دوما والغوطة الشرقية في أغسطس 2013. وشهد شهر يوليو/ تموز 2019 تشكيل فريق خاص بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة، وعُدّ أول فريق تحقيق لديه سلطة تحديد الجهة المنفذة للهجمات الكيميائية في سورية، بالإضافة إلى سلطات تتيح له توجيه اتهامات لمنفذي الهجمات. وفي أول تقرير له، مطلع إبريل 2020، حدد الفريق مسؤولية النظام عن الوقوف وراء ثلاث هجمات كيميائية باستخدام غازالسارين وغاز الكلور السامين في بلدة اللطامنة في ريف حماة في مارس/ آذار 2017، ولا تزال تحقيقاته مستمرة بهجمات أخرى. وحددت اللجنة، حينها، مسؤولية النظام عن ثلاث هجمات باستخدام غاز الكلور، كلها في إدلب (سرمين، قيمناس، تلمنس)، من دون أن تتطرق إلى مجزرة الغوطة في 2013 التي استخدم فيها غاز السارين.

وسبق ذلك تمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى القرار الأممي 2235، الصادر في أغسطس 2018، والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، للتحقيق وتحديد المسؤول عن الهجمات الكيميائية في سورية. وتم تمديد مهمة اللجنة مرتين، وسط عراقيل كثيرة من قبل الروس، قبل أن ينتهي عملها بعدما وجهت الاتهام للنظام بالوقوف وراء هجوم خان شيخون الكيميائي. وقد رفضت روسيا هذه الاتهامات، واستخدمت موسكو حق النقض (الفيتو) لإفشال عمل اللجنة.

ويُتهم النظام السوري بارتكاب عشرات الهجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية، أبرزها مجزرة الغوطة عام 2013 والتي ذهب ضحيتها 1400 مدني، ومجزرة خان شيخون في 2017 وقضى فيها حوالي 100 مدني، ومجزرة دوما عام 2017 وقتل فيها أيضاً حوالي 100 مدني.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد كشفت، نهاية العام الماضي، وقبيل انتهاء ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، عن تقرير أرسلته إلى الكونغرس، يؤكد مواصلة نظام الأسد مساعيه للحصول على مكونات لبرامج الأسلحة الكيميائية والصواريخ، حيث يسعى لتطوير إمكانياته وقدراته في إنتاج أسلحة استراتيجية، والتي كانت قد تآكلت خلال الحرب الدائرة منذ سنوات.

إحياء ذكرى غارات الغوطة في باريس الفرنسية في أغسطس/ آب الماضي (Getty)

> حاول الأسد تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات